



PDF

سجلت نمواً بـ 12.6% في صافي أرباحها لتبلغ 2,42 مليار دينار

شركات السوق الأول وزّعت 1,17 مليار دينار نقداً على المساهمين خلال 2025

توزيعات الأرباح توازن بين تعزيز حقوق المساهمين والحفاظ على الملاءة المالية للشركات المدرجة
القطاعات المصرفية والخدمية والاتصالات أسهمت في تعزيز الربحية من خلال تنويع مصادر الدخل

المحل المالي

في وقت تشهد المنطقة تطورات جيوسياسية متسارعة وتحديات اقتصادية متزايدة نتيجة الحرب الأميركية-الإسرائيلية-الإيرانية، وما تبعها من عدوان إيراني أتم على الكويت ودول الخليج، عكس نتائج شركات السوق الأول في بورصة الكويت عن عام 2025 صورة واضحة عن متانة القاعدة المالية للشركات القيادية، وقدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بثبات، فقد سجلت هذه الشركات نمواً في صافي أرباحها بنسبة 12,6% لتصل إلى نحو 2,42 مليار دينار، في مؤشر يعكس قوة الأداء التشغيلي واستدامة الربحية رغم البيئة المحيطة. وتكتسب هذه النتائج أهمية مضاعفة في ظل الأوضاع الراهنة، حيث لم يقتصر الأداء القوي على تحقيق الأرباح، بل امتد

إلى سياسات توزيعية سخية تعكس ثقة الشركات في مراكزها المالية، وقدرتها على الاستمرار في تحقيق تدفقات نقدية مستقرة، إذ بلغت توزيعات الأرباح النقدية لشركات السوق الأول عن عام 2025 نحو 1,17 مليار دينار، بما يعادل 48% من صافي الأرباح، وهو مستوى يعكس توازناً واضحاً بين تعزيز حقوق المساهمين والحفاظ على الملاءة المالية.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة أن شركات السوق الأول لا تكتفي بتحقيق أرباح قوية، بل تمتلك مرونة مالية عالية وسياسات توزيعية تعزز ثقة المستثمرين، وهو ما يشكل عامل دعم رئيسي للسوق في مواجهة التحديات الناجمة عن الحرب والتقلبات الإقليمية. وفي المحصلة، فإن استمرار هذه الشركات في تحقيق نمو ربحي وتوزيعات مستقرة يرسخ من مكانتها كركيزة أساسية لاستقرار

السوق المالي الكويتي، ويؤكد قدرتها على امتصاص الصدمات والحفاظ على زخم الأداء حتى في أكثر الفترات حساسية.

ويمكن قراءة هذه النتائج المالية للشركات والتوزيعات من زاوية هيكلية، إذ تعكس تحسناً في جودة الأرباح وليس فقط في حجمها، حيث أسهمت القطاعات المصرفية والخدمية والاتصالات في تعزيز الربحية من خلال تنويع مصادر الدخل، وارتفاع الهوامش التشغيلية، وتحسن كفاءة إدارة التكاليف. كما أن استمرار البنوك في تحقيق نمو في صافي إيرادات الفوائد بدعم من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، إلى جانب نمو الإيرادات غير التشغيلية، وفر قاعدة ربحية أكثر استقراراً. وفي المقابل، أظهرت الشركات القيادية قدرة واضحة على ضبط المديونية وتحسين نسب السيولة، ما يعكس إدارة مالية حذرة تستند إلى ممارسات حوكمة متقدمة.

صافي أرباح وتوزيعات شركات السوق الأول في 2025



دول المنطقة تعزز موقعها كمركز رئيسي لإمدادات الطاقة العالمية

35 مليار دولار استثمارات دول الخليج في مشاريع الغاز



الصورة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

علاء مجيد

قالت مجلة ميد إن منطقة الخليج العربي تشهد حراكاً استثمارياً ضخماً في قطاع الغاز الطبيعي المسال، حيث تتجاوز القيمة الإجمالية لمشاريع التوسع والتطوير أكثر من 35 مليار دولار، ما يعكس الرهان الاستراتيجي طويل الأجل لدول المنطقة على تعزيز موقعها كمركز رئيسي لإمدادات الطاقة العالمية. وذكرت المجلة أنه رغم التحديات الجيوسياسية الراهنة، تظل هذه الاستثمارات مؤشراً على متانة الأساسيات الاقتصادية للقطاع، مع استمرار الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال كوقود انقلاسي منخفض الانبعاثات نسبياً، وكمصدر موثوق لتأمين الطاقة في الأسواق الآسيوية والأوروبية، وأدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة، بما في ذلك التوترات المرتبطة بضغط هرمز، إلى اضطرابات مؤقتة في الإمدادات وارتفاع الأسعار، ما ألقى الضوء على الأهمية الاستراتيجية المطلقة في منظومة الطاقة العالمية.

قطر تواصل ترسيخ مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، مع مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي الذي تقدر قيمته بنحو 28,8 مليار دولار، ويعد أكبر مشروع غاز طبيعي مسال يتم اعتماده عالمياً، ومن المتوقع أن يضيف المشروع نحو 32 مليون طن سنوياً إلى الطاقة الإنتاجية، ما يعزز قدرة الدولة على تلبية الطلب المستقبلي.

الإمارات: تنويع البنية التحتية

في الإمارات، يجري تطوير مشروع محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في الرويس بقيمة 5,5 مليارات دولار في إطار استراتيجية أوسع لتنويع البنية التحتية وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ورغم التحديات المرتبطة ببحر

من جهة أخرى، ذكرت المجلة أن بعض الدول المستوردة شهدت إعادة تقييم لاستثماراتها في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، مع توجه جزئي نحو الطاقة المتجددة أو الموارد المحلية، غير أن هذه التحولات تمثل في الوقت ذاته فرصة لمنتجات المنطقة لإعادة هيكلة نماذج التعاقد، وتعزيز المرونة السعرية، وتقديم حلول متكاملة تلبي احتياجات العملاء في بيئة سوقية أكثر تقلباً.

وتسهم التطورات الحالية في تسريع النقاش حول مزيج الطاقة الأمثل، مع تزايد الاعتماد على مصادر مثل الطاقة المتجددة والفحم في بعض الأسواق، ومع ذلك، يظل الغاز الطبيعي المسال عنصراً محورياً في مرحلة

الانتقال الطاقي، نظراً لدوره كوقود انتقالي يوازن بين أمن الإمدادات وخفض الانبعاثات. **آفاق مستقبلية وأعدة**

على الرغم من التحديات قصيرة الأجل، فإن الأساسيات طويلة الأجل لقطاع الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط لا تزال قوية، مدفوعة بـ احتياطات ضخمة لإعادة هيكلة نماذج التعاقد، وتعزيز المرونة السعرية، وتقديم حلول متكاملة تلبي احتياجات العملاء في بيئة سوقية أكثر تقلباً. وتسهم التطورات الحالية في تسريع النقاش حول مزيج الطاقة الأمثل، مع تزايد الاعتماد على مصادر مثل الطاقة المتجددة والفحم في بعض الأسواق، ومع ذلك، يظل الغاز الطبيعي المسال عنصراً محورياً في مرحلة

الانتقال الطاقي، نظراً لدوره كوقود انتقالي يوازن بين أمن الإمدادات وخفض الانبعاثات. **آفاق مستقبلية وأعدة**

على الرغم من التحديات قصيرة الأجل، فإن الأساسيات طويلة الأجل لقطاع الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط لا تزال قوية، مدفوعة بـ احتياطات ضخمة لإعادة هيكلة نماذج التعاقد، وتعزيز المرونة السعرية، وتقديم حلول متكاملة تلبي احتياجات العملاء في بيئة سوقية أكثر تقلباً. وتسهم التطورات الحالية في تسريع النقاش حول مزيج الطاقة الأمثل، مع تزايد الاعتماد على مصادر مثل الطاقة المتجددة والفحم في بعض الأسواق، ومع ذلك، يظل الغاز الطبيعي المسال عنصراً محورياً في مرحلة

«طيران الجزيرة»: المعلومات المتداولة عن تشغيل مبنى الركاب غير دقيقة

بالشركة غير دقيقة، وتؤكد الشركة أهمية استقاء المعلومات الصحيحة من المصادر الرسمية للجهات الحكومية، بالإضافة إلى المنصات الرسمية لشركة طيران الجزيرة.

أوضحت شركة طيران الجزيرة أن الأخبار التي تم تداولها في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بشأن تحديد موعد إعادة تشغيل مبنى الركاب الخاص

الإصدارات لم تتأثر بشكل كبير حتى الآن بالحرب في الشرق الأوسط

«S&P»: 62,4 مليار دولار إصدارات الصكوك عالمياً في الربع الأول

وفقاً لمنهجيتها، إذا قررت «S&P» أن وقوع خسارة جزئية/خسارة كلية غير مستبعد، فقد تمنح تصنيفاً مختلفاً للصكوك عن التصنيف الممنوح للالتزامات المالية للراعي ذات الأولوية المتساوية، وعادة ما تستبعد الصكوك المصنفة الصادرة عن المؤسسات المالية المخاطرة المتعلقة بالخسارة الكلية/الخسارة الجزئية، لأن هذه المخاطر مشمولة على مستوى الأصل الأساسي.

وأشار تقرير الوكالة إلى أن هناك العديد من إصدارات الصكوك التي ارتبطت بقطع أراضي كأصول أساسية، وهذه التطبيقات بشكل رئيسي على الحكومات السيادية وبعض مطوري العقارات، ونرى أن وقوع خسارة كلية/خسارة جزئية للأرض سيكون أمراً مستبعداً للغاية، ومن غير المرجح أن ينطبق التعريف على المقذوف الذي يسقط عن غير قصد على قطعة أرض خالية.

ومن المفترض أن تغطي الوثائق القانونية للصكوك مخاطر وقوع خسارة كلية/خسارة جزئية، وعادة ما يطلب من رعاة الصكوك تأمين الأصول الأساسية بطريقة تتوافق مع الممارسات القطاعية العامة التي يتبعها الملاك المتحفزون لأصول المماثلة.

كشفت تقرير أصدرته وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية «S&P»، عن أن إجمالي إصدارات الصكوك العالمية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ 62,4 مليار دولار، مقابل 52,6 مليار دولار في الربع الأول من عام 2025، بزيادة سنوية نسبتها 18,63% وبقيمة 9,8 مليارات دولار.

وأوضحت الوكالة في تقرير حديث أن إصدارات الصكوك في السوق لم تتأثر بشكل كبير حتى الآن بالحرب في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن هذه الزيادة شملت ارتفاعاً في إصدارات الصكوك المقومة بالعملة الأجنبية، التي وصلت إلى ما يقرب من 20% خلال الفترة نفسها.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي لاحظت وكالة «S&P»، زيادة طفيفة في إجمالي الإصدارات، على الرغم من وجود انخفاض في الإصدارات المقومة بالعملة الأجنبية، متوقعة أن يستمر هذا التباطؤ حتى تنتهي الحرب وتتضح آثارها على اقتصادات دول «التعاون». وتصف الوكالة حالياً صكوكاً تزيد قيمتها على 180 مليار دولار (برامج وإصدارات مستقلة)، مع وجود أكثر من 50% منها بدول الخليج، وأحد عوامل الطلب من أجل النظر إليها عند تصنيف الصكوك هو احتمال وقوع خسارة كلية وخسارة جزئية.

حققت أرباحاً صافية بـ 8,3 مليارات دولار خلال 2025.. والبنوك الأعلى ربحية بـ 5,5 مليارات والأكبر إيرادات بـ 23,5 ملياراً

«كامكو إنفست»: 70 مليار دولار إيرادات الشركات الكويتية المدرجة



10,1 مليارات دولار في 2024. وفي سوق دبي المالي، بلغ صافي ربح الشركات المدرجة بالسوق بلغ 28,2 مليار دولار في 2025، بنمو 12,7%، وذلك بدعم رئيسي من قطاعات البنوك والعقار والمرافق العامة، والتي استحوذت مجتمعة على نحو 86,1% من إجمالي أرباح السوق مقابل 84,6% في العام 2024، مما يعكس استمرار تركيز الربحية في هذه القطاعات الرئيسية.

ولفت تقرير «كامكو إنفست» إلى أن الشركات المدرجة في بورصة قطر حققت نمواً في أرباحها الإجمالية بنسبة 3% لتبلغ 14,2 مليار دولار في 2025، وذلك في ظل النمو واسع النطاق الذي شمل معظم القطاعات، بصدارة قطاعات الاتصالات وإنتاج الأغذية والتأمين.

وعلى صعيد إجمالي الإيرادات، ارتفعت الإيرادات الإجمالية للشركات المدرجة بنسبة 2,2% لتبلغ 87,8 مليار دولار أميركي في 2025، مع بروز شركة صناعات قطر كأحد أبرز محرركات النمو، حيث ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 26,3% لتصل إلى 4,4

كشفت تقرير شركات كامكو إنفست عن أن أرباح الشركات الخليجية بلغت نحو 235,6 مليار دولار خلال عام 2025، مقارنة بـ 241,5 مليار دولار في عام 2024، بتراجع نسبته 2,4% وبقيمة 5,9 مليارات دولار. وسجلت إيرادات الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية ارتفاعاً بنسبة 2,3% لتصل إلى 1,3 تريليون دولار.

وفي السعودية، أشار تقرير «كامكو إنفست» إلى أن الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية سجلت أرباحاً إجمالية بلغت 130,4 مليار دولار، فيما حققت إيرادات إجمالية بلغت 781,5 مليار دولار، ونمو أرباح قطاع البنوك بالملكة بنسبة 16,2% لتصل إلى 24,7 مليار دولار في 2025.

وأوضح التقرير أن الشركات المدرجة في سوق أبوظبي سجلت نمواً إضافياً في أرباحها خلال عام 2025 بنسبة 20,7% لتصل إلى 43,5 مليار دولار، مقابل 36 مليار دولار في 2024، بدعم رئيسي من ارتفاع أرباح قطاع البنوك بنسبة 25,1% والتي بلغت 12,7 مليار دولار في 2025، مقابل

استعرض تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت لعام 2025، حيث كشفت البيانات عن تسجيلها أرباحاً صافية بلغت 8,3 مليارات دولار، مقابل 8,9 مليارات دولار في العام 2024، بتراجع نسبته 7,1%.

وأشار تقرير «كامكو إنفست» إلى أن 11 قطاعاً مدرجاً في بورصة الكويت من أصل 18، سجلت نمواً سنوياً في الأرباح خلال العام 2025، أما على مستوى قطاع البنوك، فقد سجلت أرباحاً صافية بلغت 5,5 مليارات دولار خلال 2025، مقابل 5,4 مليارات دولار في 2024، بارتفاع نسبته 0,6%. وفيما يتعلق بالإيرادات، ذكر التقرير أن الإيرادات الإجمالية للشركات المدرجة في البورصة تراجعت بنسبة 1,4% على أساس سنوي لتبلغ 70 مليار دولار خلال 2025، مقابل 71,1 مليار دولار في 2024، وعلى مستوى القطاعات، تصدرت البنوك المشهد بإيرادات إجمالية بلغت 23,5 مليار دولار في 2025، مقابل 21,4 مليار دولار في العام السابق. وفي البورصات الخليجية،